امام المصرف طوابير من المتقاعدين

في باحة أحد المصارف

ينحي بقامته الطويلة وبجذعه النحيف على صحف انتشرت فوق الأرصفة... ذلك الصباح الشتوي المعتدل سحبه صوت بائع الجرائد "زيادة رواتب المتقاعدين...زيادة.. زيادة"، سارع الرجل المسن ليلتقط الخبر من على الصفحة الأولى لتلك الجريدة التي أفردت موضوعا طويلا عمّا أسمته "محنة المتقاعدين"، وقرأ ويا ليته ما قرأ!

بعد مخاض عسير جاءت التعليمات بصرف زيادة لا يمكن وصفها إلا بالمخيّبة لآمال المتقاعدين، في الوقت الذي انتعشت قلوبهم في ما تناقلته الأخبار عن زيادة مرتقبة لهم، إلا أنهم تعودوا على مثل تلك الاحباطات كما يقول المتقاعدون الذين التقتهم "المدى" في جولة البحث عن حقيقة زيادة مرتبات المتقاعدين.

في الهيئة الوطنية للتقاعد يقول أبو فرح: أصبح راسخا لدى جميع المتقاعدين أن الدولة لا تلتفت إلى هذه الشريحة المتعبة بل بالعكس توغل في صب جام غضبها عليهم، ويضيف المتقاعد: ماذا نسمي هذا الزيادة الضئيلة التي نجهل كيف ستصرف ومن هي الفئات المشمولة بها؟ متسائلا: هل يظن البرلمان الذي اقر الزيادة أنه أنصف المتقاعدين؟ ويوضح " لا أريد الحديث عن المصفحات التي كثر الحديث عنها لكنها تزامنت مع هذه الزيادة البائسة، مقترحا أن تتم إضافة تخصيصات السيارات المصفحة إلى المتقاعدين الذين يعانون الأمرين من حياة قاسية وأمراض مزمنة.

■ أصحاب الشأن: الزيادة مخيبة.. ولا تكفي لعلاج أمراضنا المزمنة!

بغداد/ سها الشيخلي ... عدسة/ محمود رؤوف

٥٠ ألف دينار هديّة النواب "المصفحين" للمتقاعدين

رئيس الجمعية مهدي العيسى مع المحررة

رئيس جمعية المتقاعدين: مزايدات النواب على المتقاعد انتهت بمنحة خجولة

في دائرة التقاعد

عند زيارتنا لهيئة التقاعد العامة وجدنا الحال فيها لم يتبدل منذ سنوات والفوضى تعم الأروقة والقاعات، فيما الذي تبدل فيها الاسم فقط، حيث تحولت الآن الى الهيئة الوطنية للتقاعد، والشيء الجديد المضاف إليها هو طلاء مدخل المبنى فقط بلون (وردي وسخ) في الوقت الذي يدور المتقاعدون في حلقة مفرغة، فليس هناك من نقاط دالة على الأقسام والشعب الكثيرة التي يضمها المبنى، ما يجعل المتقاعد المتعب يحتار حتى يصل إلى قسم الأضابير أو قسم الحاسبة، بالطبع لم ندخل بصفتنا الصحفية حتى نكون اقرب إلى الحقيقة فيما يدور بداخل الهيئة! وهذا ما سهل لنا الاطلاع وتسجيل ما يدور في ذلك المبنى القديم المطل على نهر دجلة، كان تسجيل حديث المتقاعدين يتم عن طريق الذاكرة فقط، لأننا منعنا من إدخال جهاز تسجيل أو كاميرا! الى مدخل المبنى وأمام الاستعلامات استوقفتنا امرأة عجوز تتكئ على ذراع حفيدها وهي تتوسل وبيدها ورقة تمسكها بالمقلوب وتقول: إنها تريد أن توكل ذلك الفتى الذي تستند الى ذراعه لتسلّم حصتها من راتب زوجها الشرطي المتوفى، وقبل أن ارشد تلك العجوز إلى القسم العسكري في المبنى وقبل سؤالها عن راتبها التقاعدي قالت (فخرية) وكان هذا هو اسمها المدون في الطلب (العريضة) إن زوجها توفي قبل أحداث عام ٢٠٠٣ وان حصتها من تقاعده البالغ ٣٠٠ ألف دينار هو ١٢٠ ألفاً كل شهرين، وهو لا يستحق أن تراجع من اجله وهي متعبة ومريضة، وتضيف أن الذهاب إلى عيادة أي طبيب وإجراء الفحوصات والعلاج وحدها تلتهم ذلك الراتب البائس، خاصة وهي مصابة بـ (التهاب الكبد الفيروسي، حصوة في الكلية، السكري، ارتفاع الضغط، ارتفاع ضغط العيون) ولولا اعتمادها على مساعدة بناتها الأربعة لماتت جوعا!

تركنا فخرية مع همومها وعند السلّم الموصل إلى الطابق الثاني حيث وجدنا بعض المراجعين من كبار السن وقد اتخذوا من السلالم محطات للراحة والجلوس، بعد طول عناء ووقوف أمام شبابيك الأقسام والزحام الشديد، وهو الصفة العامة لهذه الدائرة التي يراجعها كل المتقاعدين في العراق! وأثناء تجوالنا في الهيئة نسمع ونرى العجب، فمن رشوة إلى واسطة إلى ضياع أضابير بأكملها وصولا الى ابتزاز بعض المتقاعدين المساكين الذي لم يسلموا من انتشار الرشوة والفساد الإداري والمالي. في الممرات القديمة والسلم المكسور والغرف البائسة كالحة اللون نقف طوابير طويلة على شبابيك خاصة بالأضابير، تعمل فيها موظفات متعجرفات لا يجبن على أسئلة الشيوخ وكبار السن، وان تكرمت إحداهن فستكون بطريقة خالية من الذوق في اغلب الأحيان، بينما نرى الذين لديهم (واسطة) يرافقهم بعض موظفي الدائرة ويدخلون الى غرفة الأضابير من الباب بكل احترام! بينما المتعبون يقفون ضمن طوابير مرهقة.

سخط المتقاعدين كان يتصاعد جراء الزيادة الخجولة التي كانوا ينتظرونها وقد خيبت آمالهم كما سمعنا أن اغلب المتقاعدين لم يستطيعوا حل لغز تلك الزيادة أو المنحة، وهل هي للراتب الشهري أم للراتب كل شهرين مثلما تعودوا أن يتسلموها دوما، وكان سؤالهم الأخير أين قانونهم الذي وعدوهم به منذ ثلاث سنوات؟ تقول مدرسة محالة الى التقاعد – في عام ١٩٨٧ بخدمة أمدها ٢٥ سنة وتتقاضى ٨٥٣ ألف دينار كل شهرين – إن الزيادة الأخيرة لا تشملها وتسأل هل الـ٢٥ ألف دينار هي الحد الفاصل بين الغنى والفقر؟

لجان برلمانية

بالمقابل تؤكد عضو اللجنة المالية نجيبة نجيب أن المنحة قليلة ولا تسد الحاجة المتزايدة للمتقاعدين لكنها حسب رأيها أفضل من لا شيء مع تأكيدها ان شريحة المتقاعدين هم شريحة (مغدورة)، مضيفة في اتصال مع "المدى": إن اللجنة المالية تعمل الآن على تعديل القانون الخاص بالمتقاعدين، وهو الآن جاهز لدى الهيئة الوطنية للتقاعد، وهناك لجنة مشكلة لمناقشته وحال الانتهاء منه سوف يصدر القانون وبالتأكيد فيه زيادة منصفة للمتقاعدين.

فيما شددت النائبة ناهدة الدايني عن القائمة العراقية وعضو اللجنة الاقتصادية على أن قانون التقاعد العام كامل في كل أبوابه إلا أن اعتراض صندوق النقد الدولي كان وراء تأخر ظهوره، وأوضحت الدايني في اتصال مع "المدى" أن المنحة السنوية التي تم تخصيصها للمتقاعدين والبالغة ٥٠ ألف دينار شهريا لا تسد احتياجات المتقاعد في ظل ارتفاع الأسعار، وأشارت الى ان هناك أخطاءً كثيرة في قانوني التقاعد العسكري، وقوى الأمن الداخلي اللذين صدرا مؤخرا، وان الزيادة التي طرأت على رواتب المعلمين وقوى الأمن الداخلي قد استنزفت نسبة كبيرة من الموازنة العامة، ما أدى الى التأثير على باقي المتقاعدين وإعطائهم منحة قليلة.

فيما أكد عضو اللجنة الاقتصادية عامر الفايز لـ"المدى" أن المنحة قليلة، معللا ذلك بعدم كفاية الموازنة التي تضم نسبة ٧٠٪ منها تشغيلية، وما تبقى ٣٠٪ استثمارية، وأبوابها عديدة ولا هي تكفي لتلبية كل الاحتياجات.

ويوضح الفايز " أنها منحة سنوية لحين إصدار قانون التقاعد الجديد وتعديلاته"، مضيفا "نحن في انتظار الميزانية التكميلية التي ربما ستضم زيادة للمتقاعدين بعد زيادة أسعار النفط عالميا"، مرجحا صدور قانون التقاعد هذا العام.

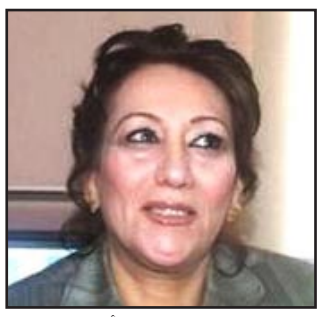
أزهار الشيخلي

نجيبة نجيب

ناهدة الدايني

عامر الفايز

خيبة خلف الاسلاك الشائكة

اللجنة المالية البرلمانية: غير مقتنعين.. وننتظر الموازنة التكميلية

متقاعدون يرفضون الزيادة "البائسة" ويطالبون بقانون موحد

فيما تقول عضو لجنة حقوق الإنسان البرلمانية إزهار الشيخلي "إن الزيادة على قلتها جاءت بإصرار من قبل لجنة حقوق الإنسان كون المتقاعدون بحاجة إلى رواتب مجزية تنتشلهم من واقعهم المرير"، وأكدت الشيخلي أن هذه المنحة سنوية وكانت غير موجودة في أبواب الموازنة لهذا العام.

وعن رأيها في تحويل مخصصات السيارات المصفحة إلى رواتب المتقاعدين التي تقول عنها بأنها لا تسد الاحتياجات، اكدت النائبة "ان شراء تلك المصفحات ضروري لحماية النواب كما أن أسعارها من موازنة مجلس النواب وليست من الموازنة العامة".

الجمعية العراقية للمتقاعدين

من جانبه، أكد رئيس جمعية المتقاعدين العراقيين مهدي العيسى أن النواب في المجلس قد تبادلوا الأدوار من خلال تصريحاتهم النارية، حيث قال بعضهم إن كتلته لا توقع الميزانية إذا لم تكن للمتقاعدين حصة في تلك الموازنة لا تقل عن ٥٠٪ من رواتبهم، وبعضهم قال ٧٥٪ وبعضهم رأى أن الحد الأدنى للزيادة سوف يتراوح ما بين ٦٠٠-٧٥٠ ألف دينار.

ولكن ماذا كانت النتيجة لتلك المناقشات المكوكية؟ إنها لا تتعدى المثل القائل (تمخض الجبل فولد فأراً)، الملاحظ أن تصريحات السادة النواب كانت تقسم المتقاعدين إلى قسمين فالذي كان راتبه التقاعدي (٤٠٠ ألف دينار شهريا) لم يشمل بشيء وإن كان اقل من ذلك يشمل بخمسين ألف دينار شهريا بواقع ألف وخمسمائة دينار يوميا، وهو ما يعادل (خمس بيضات وخمس صمونات).

ويضيف العيسى: لم يراع الجانب القانوني في هذه الزيادة، فمن يتقاضى ٣٩٠ ألف دينار شهريا سيصبح راتبه بعد الزيادة (٤٤٠) ألف دينار، والذي كان راتبه أصلا ٤٢٠ ألف دينار شهريا صار اقل من الذي كان راتبه يقل قبل الزيادة، ويؤكد العيسى: لبيان الحقيقة بشكل لا لبس فيه نقول نحن في الجمعية العراقية للمتقاعدين قدمنا في حزيران من العام الماضي مقترحاً مكوناً من إحدى عشرة فقرة لتعديل قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦، المعدل إلى اللجان القانونية والمالية والاقتصادية بغية معالجة المثالب الكثيرة التي احتواها هذا القانون ولغرض إلغاء التمييز الحاصل فيه بين متقاعد قديم وآخر جديد، وتعديل رواتب المتقاعدين القدامى على ضوء سلم الرواتب الذي جاء في قانون رواتب ومخصصات موظفي الدولة رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨، ورفع سقف الحد الأدنى للراتب التقاعدي، وقد نالت تلك المقترحات قناعة اللجان المذكورة وأرسلتها بدورها إلى الهيئة الوطنية للتقاعد في ٢٠١١/٧/٣١ طالبة منهم اعتمادها في تعديل القانون، إلا أن وزارة المالية والهيئة المذكورة تجاهلت ذلك، والدليل على ما أقول هو خلو الموازنة الحالية من أي تخصيص.

ويشير العيسى إلى أن المتقاعدين عاشوا على وعود السادة المسؤولين لثلاث سنوات بانتظار التعديل في عام ٢٠١٢، ولكن يبدو أن المسؤولين قرروا إضافة هذه السنة إلى سنوات المعاناة، وليتذكر من يسموا أنفسهم ممثلي الشعب بأنهم وصلوا الى مقاعد البرلمان بأصوات هؤلاء أصحاب المظلومية وهي الأصوات نفسها التي ستتخلى عنهم مثلما تخلوا عن الشعب الذي صوت لهم، وبذلك خصصت المبالغ لشراء السيارات المصفحة التي ربما اقتطعت من الزيادة التي وعدوا بها فجاءت تلك الزيادة شحيحة!!